المواقف الدولية من قانون الدولة القومية لليهود

صادق الشيخ عيد *

ملخص: تسلّط الدراسة الضوء على المواقف الدولية تجاه ما سُمِّي بـ"القانون الأساسي: إسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي" الذي أُقِرّ في 2018 في الكنيست الإسرائيلي، ويُسمَّى اختصارًا بقانون الدولة القومية لليهود، وعلاقته بـ"صفقة القرن"، كما ترصد أهمّ المواقف الإقليمية والدولية على هذا القرار. وقد خلصت الدراسة إلى أن قانون القومية اليهودية يمثّل الشقّ المحليّ من "صفقة القرن"، وينهي عملية السلام القائمة على أساس حلّ الدولتين، إلى جانب [قوننة] نظام فصل عنصري بين المواطنين اليهود والعرب في دولة الاحتلال الإسرائيلي. وقد وُوجِهَ القانون بموجة واسعة من الانتقادات الدولية، لأنّه يقفز على حلّ الدولتين، وينهي المسار السياسي، ويكرّس العنصرية والكراهية بين اليهود والعرب.

* باحث، فلسطين

International Stances from the National State for Jews

SADEQ EL-SHIEKH EID*

ABSTRACT This research shed light on the international positions on what is called: 'The basic law: Israel as the Nation-State of the Jewish people," that is approved by the Israeli Knesset in 2018. The research studies this Israeli Basic Law and its relation to 'the Deal of the Century,' and observes the most important international and regional stances from this law. The research sums up that Israeli Basic Law represents the local part of 'the Deal of the Century,' which would end up the peace process that is based on a two-state solution; alongside the legalizing of the apartheid system between the Jewish and Arab citizens in the state of occupation: Israel. The law was a subject of a wide range international criticism, as it jumps over the two-state solution, ends the political process, and incites racism and hatred between Jews and Arabs.

* Researcher. Palestine

رؤية تركية
2018 - (7/4)
88 - 77

مقدمة

نشأت دولة الاحتلال الإسرائيلي بوصفها دولة "يهودية وديمقراطية" بحسب ما أقرّته وثيقة "إعلان إسرائيل" عام 1948، إلّا أنّها لم تكرّس ذلك بنصوص دستورية واضحة في العقود الأولى من نشوئها؛ نظرًا لحالة الحكم العسكري المباشر على الشعب الفلسطيني على امتداد جغرافيا فلسطين التاريخية، حيث تبنّت سلطات الاحتلال أنظمة الطوارئ الانتدابية لعام 1945، بوساطة المادة (11) من أمر السلطة والقانون،[1] بيد أن تنامي مخاوف اليهود من زيادة أعداد العرب وتحوّل الميزان الديمغرافي لغير مصلحتهم جعلهم يسعون لترسيخ مبدأ يهودية الدولة وترسيمه على أنّه قانون أساسيّ. كما أسهمت التحولات المجتمعية والسياسية في دولة الاحتلال الإسرائيلي في تحوّل هذا التوجه إلى إستراتيجية ممنهجة، ولاسيّما مع تنامي التيارات الدينية، ووصول اليمين (حزب الليكود) إلى الحكم بعد حوالي 30 عامًا من حكم حزب العمل.

وقد طالب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي -في حينه- أرائيل شارون في خطابه بالعقبة يوم 4 حزيران/ يونيو 2003 بالاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية، وقد أكّد "إيهود أولمرت" ذات الفكرة في مؤتمر أنابولس أمام الوفود العربية. كما تناولَ فكرةَ الدولة اليهودية رؤساءُ للولايات المتحدة الأمريكية، وقد نادوا بها في العلن؛ ومن ذلك تأكيد الرئيس جورج بوش في خطابه في العقبة مفهوم الدولة اليهودية، وقد كرّر الرئيس باراك أوباما هذا التعريف لإسرائيل عدة مرات في خطاباته: أمام منظمة الإيباك، وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2010.[2]

من جانب آخر، ظهر قانون الدولة القومية لليهود (بشكله الحالي) على جدول أعمال الكنيست، بوصفه مشروع قانون، في الدورة البرلمانية الـ18 (2009-2013) من خلال نائب المعارضة، رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق آفي ديختر، حينما كان عضو كنيست عن حزب "كاديما"، وانضمّ إليه فريق من نواب اليمين، كما أنّ عدة منظمات من اليمين المتطرف كانت تقف وراء المشروع ، وبخاصة من التيار "الديني الصهيوني"، وقد تبلور هذا المشروع في المعهد اليميني المتطرف "معهد الإستراتيجية الصهيونية." وعاد طرح القانون بقوة في الدورة البرلمانية الـ19 (2013-2015)، إلّا أن الحكومة في حينه شهدت خلافًا داخليًّا حوله، ولم يُطرَح القانون للتصويت عليه.[3]

وقد قدمت كتلة "يسرائيل بيتينو" التي يتزعمه أفيغدور ليبرمان مشروع القانون تحت اسم "قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، وكان المبادر إلى القانون النائب "شارون غال"، ووقع معه بوصفهم مبادرين باقي النواب في الكتلة وهم: حمد عمّار، وأفيغدور ليبرمان وروبرت إيلاطوف وصوفا لاندفر وأورلي ليفي أبوقسيس.

وبعد إقرار القانون في الكنيست الإسرائيلي، قال رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لأعضاء الكنيست: "هذه لحظة فارقة في تاريخ الصهيونية وتاريخ دولة إسرائيل".[4]

ماهية القانون وتبعاته

أُقِرَّ قانون الدولة القومية لليهود في الكنيست الإسرائيلي في 19 تموز/ يوليو 2018، وقد جاء في أحد عشر بندًا وردت تحت العناوين الآتية: المبادئ الأساسية، رموز الدولة، عاصمة الدولة، اللغة، لمّ الشتات، العلاقة مع الشعب اليهودي، الاستيطان اليهودي، التقويم الرسمي، يوم الاستقلال ويوم الذكرى، أيام الراحة والعطل، نفاذ القانون. ويُعَدّ القانون تشريعًا يُعرِّف إسرائيل بشكل أساسي بأنها دولة يهودية أولًا وأخيرًا.

ويصف القانون الجديد إسرائيل بأنها "الوطن القومي للشعب اليهودي" وينصّ على أن حق تقرير المصير هو حقّ خاصّ للشعب اليهودي فقط، متجاهلًا حقّ الأقليات (أصحاب الأرض). هذه الأرض التي صادرها لمصلحة اليهود، حيث ينصّ القانون على أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، ومكان إقامة دولة إسرائيل.

كما يؤكد أن القدس كاملة وموحّدة عاصمة لإسرائيل، متجاهلًا الحقّ الفلسطيني فيها، وكل التفاهمات التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مدار سنوات التفاوض الطويلة.

ويسعى القانون إلى إغلاق باب العودة بشكل نهائي أمام الفلسطينيين، بينما يبقيه مفتوحًا على مصراعيه أمام الهجرات اليهودية؛ حيث ينصّ على أن الهجرة التي تؤدّي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط، وأن الدولة تبقى مفتوحة "أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات". وهذا يعني أن القانون الجديد لا يضرب بعرض الحائط آمال الفلسطينيين فقط، وإنما أيضا القرارات الأممية التي أكدت حق العودة والتعويض للفلسطينيين، ومنها القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

أُقرَ قانون الدولة القومية لليهود في الكنيست الإسرائيلي في 19 تموز/ يوليو 2018 وقد جاء في أحد عشر بنداً وردت تحت العناوين الآتية: المبادئ الأساسية، رموز الدولة، عاصمة الدولة، اللغة، لمّ الشتات، العلاقة مع الشعب اليهودي، الاستيطان اليهودي، التقويم الرسمي، يوم الاستقلال ويوم الذكرى، أيام الراحة والعطل، نفاذ القانون

وقد جاء القانون الجديد، في بنده السابع، ليطلق العنان للتوسع في النشاطات الاستيطانية في أكثر من اتجاه، ويضع الاستيطان في مقدمة أولويات الحكومة الإسرائيلية التي ترى أن قوانين الكنيست الإسرائيلي مقدمة على القرارات والمعايير الدولية كافة.

ويشير القانون إلى أن اللغة العبرية "لغة الدولة" الأساسية، وهذا يهمّش مكانة اللغة العربية التي ظلّت لعقود طويلة تُعَدّ لغة رسمية ثانية إلى جانب العبرية.

يرى عضو الكنيست عن الحزب الشيوعي دوف حنين أن القانون يحمل علَمين: أوّلهما هو دولة إسرائيل الكبرى، والعلَم الثاني هو العنصرية والتمييز والأبارتايد، فهو يقرّ بالحقّ الاستثنائي الانفرادي بتقرير المصير للشعب اليهودي، ويؤسّس لأيديولوجيا "إسرائيل الكبرى"، كما أن القانون خطوة أولى للانسحاب من اتفاقيات أوسلو، لكونه يشطب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويعيدنا إلى المربع الأول للصراع قبل 70 عامًا.[5]

صفقة القرن والدولة القومية لليهود

سعى الإسرائيليون خلال حوالي ثلاثة عقود من المفاوضات مع الفلسطينيين إلى إزاحة المبادئ والقيم الفلسطينية عن طاولة المفاوضات بالتزامن مع تثبيت واقع جديد على الأرض تمثّل في ابتلاع مدينة القدس واتّخاذها بشقيها الشرقي والغربي عاصمة موحّدة لدولتهم، وذلك بفصلها عن مناطق السلطة الفلسطينية وتغيير الواقع الديمغرافي فيها، وتهويد معالمها، وكذلك التنكر لحق العودة، ووضع شرط الاعتراف بالدولة القومية لليهود أمام المفاوض الفلسطيني.

وبعد إخفاق المفاوضات عام 2014 اتّجهت دولة الاحتلال إلى [قوننة] الواقع الجديد الذي فرضته على الأرض، وانتظرت إلى أن توفرت ظروف إقليمية ودولية مواتية؛ في ظل ضعف عربي شديد وتلهّف للتطبيع مع دولة الاحتلال والتحالف معها، ومع وصول الرئيس ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة، وتعيين فريقه المؤيد بشدة لإسرائيل، وفي مقدمتهم كبير مستشاريه وصهره جاريد كوشنر، ونائب الرئيس مايكل بنس، والسفير الأمريكي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، ومندوبة إسرائيل في الأمم المتحدة نيكي هيلي وغيرهم.

وبنظرة فاحصة لبنود قانون الدولة القومية لليهود وما يرمي إليه، ومع استعراض ما يُرشَّح من صفقة القرن نجد تكاملًا بين المشروعين إلى حدّ التماهي، وهذا ما يؤشّر بوضوح إلى أن من يقف خلفهما هو فريق واحد، حيث تقوم صفقة القرن في جوهرها على تصفية القضية الفلسطينية من خلال:

1. ضـمّ القـدس إلى إسرائيل –وهذا ما حصـل بالفعل مؤخّرًا عـبر الاعتراف بالقدس عاصمـةً لدولـة إسرائيل، ونقل السـفارة الأمريكية إليهـا– وهو مطابق لنـص البند الثالث في قانون الدولة القومية لليهود.

2. شطب حقّ العودة للفلسطينيين المهجَّرين –وقد تحقّق ذلك في تقليص الدعم بصورة كبيرة عن وكالة الغوث وتشـغيل اللاجئين– وقد نصّ البند السـادس من القانون على أن الحق في العودة لفلسطين المحتلة فقط لليهود.

3. دعم إسرائيل في مشروعاتها التوسعية في الضفة الغربية، واقتصار الدولة الفلسطينية المنزوعة السـلاح على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أكّد البند السـابع من القانون أهمية الاستيطان، ولاسيّما في الضفة الغربية وشرق القدس.

4. الاعـتراف بإسرائيـل وطنًـا قوميًّـا للشـعب اليهـودي، وهـو أول أهـداف القانون الإسرائيلي المذكور.

ردود الفعل الفلسطينية على قرار يهودية الدولة

أجمع الفلسـطينيون في الداخل المحتلّ وفي الشـتات على المسـتويين الرسـمي والشعبي على رفضهم الشـديد وإدانتهم للقرار الإسرائيلي، وشرعوا في العمل على مواجهته بوسائل مختلفة، وهنا نقف على جانب من هذه المواقف.

أولًا: العرب داخل "إسرائيل"

يستهدف هذا القانون بصورة مباشرة العرب الذين يعيشون داخل دولة الاحتلال، ويؤثر سـلبًا في حياتهم اليومية ومستقبلهم في هذا البلد، حيث باتوا مواطنين من الدرجة الثانية، وقد أثـار القانـون غضبًا شـديدًا لدى ممثّلي العرب في الكنيسـت، فبعد لحظات مـن التصويت على القانـون، بـادر النواب العرب إلى تمزيق مشروع القانون والـصراخ بأن هذا القانون هو "فصل عنصري"، ووصف أحمد الطيبي النائب العربي القانون بأنه "نهاية الديمقراطية". وقد أصدرت القائمة العربية المشـتركة في الكنيسـت الإسرائيلي بيانًا أكّدت فيه أن القانون من أخطر القوانين التـي سـنّها الاحتلال في العقود الأخيرة، كما أنّ بنوده تؤكد التفـوّق العرقي لليهود، وتشرعن التمييز ضد فلسطينيي الداخل.[6]

أما على الصعيد الشعبي فقد سعت الجماهير العربية في دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى الدفاع عن نفسـها ضد اسـتهداف الدولة الـذي انتقل من صورته العملية ليأخذ بعـدًا قانونيًّا ورعاية رسـمية مـن الحكومة؛ لـذا أعلنت لجنة المتابعـة العليا للجماهـير العربية في بيانهـا أنها "اتخذت سلسـلة مـن القرارات، منها قرارات للتنفيـذ القريب، وقرارات على المسـتوى الأبعد، بحيث تسـتمر المواجهة على القانون والسياسات الإسرائيلية، على عدة صعد ومستويات". ومن هذه القرارات:

• التحضير لمؤتمر عام للجماهير العربية، يُعقَد حتى نهاية العام الجاري، على أن تبدأ التحضيرات له في وقت قريب.

• تنظيم مظاهرة قطرية بدعوة من لجنة المتابعة العليا، في مدينة تل أبيب، تُدْعَى لها قوى "ديمقراطية" في الشارع اليهودي، وجماهير واسعة من الجماهير العربية.

• تظاهرة أمام مقرّ بعثة الاتحاد الأوروبي في تل أبيب، سيُحدَّد موعدها لاحقًا.

• عقد لقاءات سياسية في الأمم المتحدة في جنيف، وفي الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وعقد مؤتمرين صحفيين في كل من جنيف وبروكسل لقيادة المجتمع العربي والمؤسسات الحقوقية.

• دعوة لجنة الدفاع عن حقوق المهجّرين؛ لوضع برنامج على مدار عام كامل، لزيارة القرى المهجَّرة.

• وضع مشروع متكامل لتقوية تعليم اللغة العربية في المدارس، بالتنسيق بين لجنة متابعة قضايا التعليم، وطاقم التعليم المنبثق عن مؤتمر القدرات، واتحاد لجان الأولياء، والجهات ذات الشأن.

• دعوة السلطات المحلية العربية إلى تبنّي قانون بلديّ مساعد بشأن مكانة اللغة العربية في المؤسسات المختلفة، بما فيها المحلات التجارية في القرى والمدن العربية.

• الاجتماع في رام الله مع كل الفصائل والخروج بموقف يشمل الفلسطينيين كافة.[7]

ثانيًا: الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة

يضرب قانون الكنيست الجديد بعرض الحائط كلّ ما بُنيَت عليه عملية السلام، ويقوّض كل الجهود الدولية الساعية إلى تحقيق حلّ الدولتين، حيث يصادر الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وفي مقدمتها القدس وحقّ اللاجئين، ويشجّع على سلب الأراضي، والاستيلاء عليها بالاستيطان، وهذا ما استوجب موقفًا حازمًا من الفلسطينيين حكومة وشعبًا، إلى جانب إجراءات عاجلة لمواجهة تداعيات هذا القانون؛ لذا سارعت الحكومة الفلسطينية للتنديد بالقانون، وأكّدت على أن ما يُسمَّى قانون القومية الاستعلائي العنصري هو محاولة أخرى لطمس الهوية العربية الفلسطينية، ومن أجل إرساء أسس العداء والبغضاء على أنقاض "السلام المنشود" الذي تسعى له. كما اعتبرت الخارجية الفلسطينية القرار دليلًا على سقوط الادعاءات القائلة: بديمقراطية إسرائيل، وأنها الدولة الوحيدة الديمقراطية في المنطقة.[8]

كذلك تدرك الفصائل والأحزاب الفلسطينية خطورة [قوننة] العنصرية الإسرائيلية، والآثار الكارثية لهذا القانون على الفلسطيني كافة في الداخل والخارج، وقد عبّرت عن مواقفها الرافضة بشكل قاطع للقانون الجديد، واتّخذت إجراءات عديدة لمواجهته، ومن ذلك تأكيد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن إقرار الكنيست الإسرائيلي "قانون القومية" شرعنة رسمية للعنصرية الإسرائيلية، واستهداف خطير للوجود الفلسطيني وحقّه التاريخي

في أرضه، وسرقة واضحة لممتلكاته ومقدراته. وقال الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم: إنه ما كان لهذه القوانين والقرارات المتطرفة أن تُتَّخَذ لولا حالة الصمت الإقليمي والدولي على جرائم الاحتلال وانتهاكاته، وكذلك الدعم الأمريكي اللامحدود للنهج العنصري الإسرائيلي المتطرف. وأضاف أن هذه السياسات الإسرائيلية الخطيرة تتطلب وحدة وقوة وتماسك الشعب الفلسطيني ومكوناته المختلفة، والتوافق العاجل على إستراتيجية وطنية تحمي الشعب الفلسطيني وتدافع عن حقوقه ومقدراته، وتواجه كلّ التحديات.[9]

ولم يَحد موقف الفصائل والحركات الفلسطينية الأخرى عن الموقف ذاته الرافض للقرار الإسرائيلي والمنـدد به، كما دعت إلى العمل لتوحيد الصّف الفلسطينيّ في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الحقوق والثوابت الوطنية.

يضرب قانون الكنيست الجديد بعرض الحائط كلّ ما بُنيَت عليه عملية السلام ويقوّض كل الجهود الدولية الساعية إلى تحقيق حلّ الدولتين حيث يصادر الحقوق الأساسية للفلسطينيين وفي مقدمتها القدس وحقّ اللاجئين ويشجّع على سلب الأراضي

ثالثًا: الفلسطينيون في الشتات

في ظلّ تنكّر الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب لحقّ اللاجئين الفلسطينيين في الشتات بالعودة إلى ديارهم عبر السعي لتنفيذ ما يُسمّى "صفقة القرن"، التي تجلّت في عدد من الخطوات العملية كان أحدها قطع معظم المساعدات التي تقدّمها واشنطن لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين- جاء القرار الإسرائيلي مكمّلًا لها، حيث شرّعَ مصادرة حق العودة في القانون المحلي لإسرائيل، فأغلق بذلك الباب أمام عودة أكثر من نصف الشعب الفلسطيني. وقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانًا رفضت فيه القرار الإسرائيلي، وقال أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات: إن إسرائيل نجحت في [قوننة] "الأبارتايد"، وإن القانون يرسّخ للإرث الاستعماري العنصري، القائم على التطهير العرقي وإلغاء الآخر، والتنكر المتعمد لحقوق السكان الفلسطينيين الأصليين على أرضهم التاريخية، كما حذّر من تبعات وتداعيات القانون؛ لكونه دعوة شرعية لمواصلة عمليات التطهير العرقي والتشريد القسري والتهويد والاستيطان الاستعماري. ووضعت منظمة التحرير القانون في سياق التكامل مع ما تقوم به الإدارة الأمريكية من محاولات تثبيت القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وشطب قضية اللاجئين، وإنهاء عمل الأونروا تنفيذًا لبرنامج إسرائيل القاضي بإلغاء الوجود الفلسطيني، وإحلال اليهود محلّهم على الجغرافيا الفلسطينية.[10]

المواقف الإقليمية والدولية من قانون الدولة القومية لليهود

اتّسمت معظم المواقف الإقليمية والدولية برفض القانون الإسرائيلي وإدانته؛ لأنّه أحادي الجانب، ويتعارض مع حلّ الدولتين، ومناف للجهود الدولية لتحقيق السلام، كما يتعدّى على حقوق الأقليات في دولة الاحتلال الإسرائيل، ومخالف للقوانين والأعراف الدولية.

أولًا: المواقف الإقليمية

يشهد الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة صراعات دامية، وحالة متردية من عدم الاستقرار، وتشكّل القضية الفلسطينية أحد أقدم وأهم هذه النزاعات، وقد سعت دول الإقليم إلى احتوائها وإحلال السلام على مدار بضعة عقود، غير أن سلوك دولة الاحتلال الإسرائيلي المتعنّت دفع بهذه الجهود إلى طريق مسدود، وقد شكّل هذا القانون تتويجًا لهذه الممارسات الإسرائيلية، وهو ما قوبل باستنكار وإدانة على نطاق واسع. ومن ذلك: أدانت تركيا بشدّة قانون الدولة القومية لليهود، وقال المتحدّث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن: إنّ إسرائيل تحاول تقنين الاحتلال، وأضاف أن القانون إشارة إلى اعتبار إسرائيل نفسها فوق القانون الدولي، وأن حكومة نتنياهو تسعى، وبلا خجل، وعبر الدعم الكامل من إدارة ترامب، إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال، وإثارة العداء للعالم الإسلامي. وأوضح أن التشريع العنصري والمدافع عن نظام الفصل العنصري بدّد أيّ آمال بحلّ الدولتين، وشكّل صفعة أخرى في وجه المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي ترفض الاحتلال غير القانوني للقدس والأراضي الفلسطينية.[11] كما أعرب فؤاد أوكتاي نائب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن رفض بلاده للقانون الإسرائيلي العنصري، وأنّه لا يمكن القبول بهكذا قانون من قبل الجمهورية التركية، فالقدس عاصمة فلسطين، وستبقى عاصمته، وأضاف أن البرلمان الإسرائيلي الذي يتجاهل الحقّ الأساسيّ والحريات يضرّ بمبادئ القانون العالمي.[12] ولم يجد موقف حزب الحركة القومية التركي المتحالف مع الحزب الحاكم في البلاد عن الموقف الرسمي للدولة التركية، فقد

جاء على لسان رئيس الحزب دولت باهتشلي أن إسرائيل تسير تدريجيًّا نحو الكارثة بإقرارها قانون الدولة القومية اليهودية، الذي يتجاهل حقوق الفلسطينيين. ووصف القانون بالمستفز والتحريضي، كما حذّر من تسبب أي خطوة تصعيدية جديدة بقلب الديناميكيات الإقليمية رأسًا على عقب، خصوصًا بعد قرار واشنطن اعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، نهاية العام الماضي. [13]

ولما كانت مصر الجارة لفلسطين وصاحبة "كامب ديفيد" أول اتفاقية سلام مع إسرائيل- حريصة على حلّ الصراع مع إسرائيل بالطرق السلمية والابتعاد عن العنف أعربت عن رفضها لقوانين الكنيست الإسرائيلي التي تقوّض من فرص تحقيق السلام والوصول إلى حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية، فضلًا عمّا ينطوي عليه قانون القومية من آثار محتملة على حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو حقّ ثابت نصّت عليه مقررات الشرعية الدولية وغير قابل للتصرف. [14]

وعلى ذات الأرضية التقت الأردن مع مصر وشاطرتها مخاوفها من خروج الصراع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي عن مسار التسوية وحلّ الصراع عبر التفاوض والطرق السلمية، ومن هنا أدان الأردن القانون واعتبرت جمانة غنيمات وزيرة الدولة لشؤون الإعلام الناطقة الرسمية باسم الحكومة القانونَ أنّه يكرّس الفصل العنصري في إسرائيل والأراضي المحتلة، ويتعارض بشكل صارخ مع القانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية. [15]

أمّا جامعة الدول العربية التي تتبنى المبادرة العربية للسلام ويُجمِع فيها الدول الأعضاء على ضرورة الوصول إلى حلّ للصراع مع إسرائيل بالطرق السلمية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة- فترى في قانون الكنيست الإسرائيلي الجديد وكلّ القوانين العنصرية السابقة محاولة من سلطات الاحتلال لفرض وتكريس قوانين باطلة ومرفوضة بالقوة، وأنّها لن تعطي للاحتلال أي شرعية، واعتبرت أن المصادقة على هذا القانون الخطير هي إضافة إلى ما ينطوي عليه من تنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه التاريخية، وامتداد للإرث الاستعماري، وترسيخ لممارسات إسرائيل العنصرية، وأكدّت الجامعة ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي مُمثّلا في دوله ومنظماته بمسؤولياته من خلال الضغط على إسرائيل، عبر رفع الحصانة عنها، وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومساءلتها ومحاسبتها على انتهاكاتها المنهجة القوانين وقرارات الشرعية الدولية. [16]

ثانيًا: المواقف الدولية

شكّلت الرباعية الدولية التي تضمّ الأمم المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا مظلّة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أُصدرت العشرات من القرارات عبر المنظّمة الأممية لحلّ هذه الصراع وإحلال السلام، غير أن هذا قانون القومية اليهودية الجديد، وغيره ممّا سبقه من قوانين عنصرية، تبدّد هذه الجهود الدولية، وتؤجّج الصراع، وتهدّد السلم والأمن الدوليين. لذا أبدى الاتحاد الأوروبي قلقه بعد تبنّي القانون من

الكنيست الإسرائيلي، معتبرًا أنه يهدّد بتعقيد حلّ الدولتين مع الفلسطينيين. وقد عبّرت المتحدّثة باسم المفوضة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني عن قلقها من سنّ هذا القانون، وأنّه على الرغم من احترام دول الاتحاد الأوروبي السيادة الإسرائيلية، ولكن ينبغي احترام المبادئ الأساسية، وبينها حقّ الأقليات. وذكرت أن حلّ الدولتين هو الحلّ الذي يدافع عنه الاتحاد الأوروبي، وينبغي القيام بكلّ ما هو ممكن لتجنب وضع العراقيل، ومنع هذا الحلّ من أن يصبح حقيقة. واعتبرت أنّ القانون يهدّد بالتأكيد بتعقيد الأمور أكثر في طريق حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.[17] وعلى الموقف ذاته جاء الرد الروسي على قانون الدولة القومية اليهودية، واعتبرت وزارة الخارجية الروسية القانون الإسرائيلي يعمل على تعقيد عملية السلام، ويزيد من حدّة التوتر في المنطقة. وقال نائب مدير قسم الإعلام والصحافة بوزارة الخارجية الروسية أرتيوم كوجين: إن الخطوات أحادية الجانب غير المتّفق عليها من جانب الأطراف المتنازعة لا تخدم قضية السلام، وترفع من حدّة التوتر فقط، بل وتعوّق بشكل كبير الجهود الرامية لإطلاق عملية السلام بشكل عاجل. وأضاف أن التسوية العادلة والمضمونة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يجب أن تُبنَى على أسس القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تنصّ على مفاوضات لتسوية جميع مسائل الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية، وصفة القدس، والمستوطنات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية.[18] وقد ندّدت منظمة العفو الدولية بالقانون الإسرائيلي وعدّته ترسيخًا لسبعين عامًا من التمييز وعدم المساواة في حقّ غير اليهود من خلال قانون ذي صفة دستورية.[19]

خاتمة

شكّل إقرار قانون يهودية الدولة بالقراءة النهائية في الكنيست الإسرائيلي [قوننة] للإجراءات العملية على الأرض للفصل العنصري بين مواطني الدولة على أساس العرق والدين واللغة، وأسّس لمرحلة جديدة تجاوزت فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي قضايا الحلّ النهائيّ، ولاسيّما القدس واللاجئين، وسارت بخطى حثيثة وبغطاء ودعم كاملين من الإدارة الأمريكية نحو التطبيق العملي لصفقة القرن الذي بدأ بالاستيلاء على كامل القدس، باعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال، والتنكّر لحقّ اللاجئين الفلسطينيين مع إبقاء الباب مُشْرَعًا أمام هجرات اليهود إلى فلسطين المحتلة، سعيًا منها إلى إنهاء القضية الفلسطينية بصورة أحادية، ضاربة بعرض الحائط التفاهمات الثنائية مع الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من رفض القرار والتنديد به على المستويين الإقليمي والدولي إلّا أن ذلك لم يغير من الأمر شيئًا، ولم يردع إسرائيل عن مخططاتها الأحادية والعنصرية، في ظل ضعف الدول العربية والإسلامية، وانشغالها بأزماتها وصراعاتها الداخلية، وسيطرة ترامب وفريقه الصهيوني الأمريكي على مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظلّ سيطرة اليمين المتطرّف والجماعات الدينية على المشهد السياسي والاجتماعي في دولة الاحتلال ومسابقتها الزمن لتصفية القضية الفلسطينية عمليًّا وقانونيًّا، مستغلة اللحظة التاريخية التي يمرّ بها الإقليم والعالم بأسره- سنشهد سنّ المزيد من القوانين العنصرية التي تنهي كامل الحقّ الفلسطيني والعربي، ومنها على سبيل المثال -لا الحصر-: مشروعات القوانين المتعلقة بضمّ تجمّعات استيطانية كبيرة مقامة في شرق القدس والضفة الغربية إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، كذلك محاولة فرض السيادة على الضفة الغربية أو أجزاء منها.

الهوامش والمصادر :

1. . سومر منير صالح، قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، 2015، ص3.
2. . عزمي بشارة، الدول: دولة يهودية وديمقراطية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص3.
3. . مركز مدار، قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، تاريخ الاسترجاع 2018/9/05، على الرابط:
goo.gl/zQ5PED
4. . سي إن إن، ماذا يعني إقرار إسرائيل قانون "يهودية الدولة"؟ 19/7/ 2018، تاريخ المراجعة 30 /2018/7.
5. . الجزيرة نت، قانون يهودية الدولة... أيّ خيارات للمواجهة؟ 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/17، على الرابط:
goo.gl/v9jJiy
6. . صحيفة الغد، نيويورك تايمز: قانون "يهودية الدولة" يضع إسرائيل على صفيح ساخن، 2018/7/21.
7. . الموقع الإلكتروني للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، 2018/7/23، تاريخ المراجعة 2018/9/2، على الرابط:
/http://almotabaa.com
8. . وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، الحكومة: "قانون القومية" عنصري يرسّخ العداء ويشرّع الاستيطان والعدوان، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/13، على الرابط:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=fro3Mba824138150748afro3Mb
9. . الموقع الإلكتروني لحركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس: إقرار الاحتلال قانون القومية استهداف خطير للوجود الفلسطيني، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/15، على الرابط:
https://hamas.ps/ar
10. . عربي 21، ردود فلسطينية غاضبة على قانون الكنيست الجديد، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/12، على الرابط:
goo.gl/YhmXZm
11. . وكالة الأناضول، المتحدّث باسم الرئاسة التركية: إسرائيل تسعى إلى تقنين الاحتلال، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/16، على الرابط:
goo.gl/UBsqTW
12. . وكالة الأناضول، نائب أردوغان: نرفض قانون "القومية" الإسرائيلي، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/20، على الرابط:
goo.gl/Mqh3qk

13. . "وكالة الأناضول، باهجه لي": إسرائيل تسير نحو الكارثة بإقرارها قانون "القومية"، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/20، على الرابط:
goo.gl/uNszr6
14. . الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجة المصرية، 2018/7/21، تاريخ المراجعة 2018/9/18، على الرابط:
https://www.mfa.gov.eg/arabic/Pages/default.aspx
15. . الجزيرة نت، استنكار عربي ودولي لقانون يهودية الدولة... وهذه أبرز الردود، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/24، على الرابط:
goo.gl/ikbtvC
16. . العربي الجديد، تنديد فلسطيني وعربي ودولي بـ"قانون القومية" الإسرائيلي: استهداف للوجود الفلسطيني، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/22، على الرابط:
goo.gl/A6ryK7
17. . العربي الجديد، تنديد فلسطيني وعربي ودولي بـ"قانون القومية" الإسرائيلي: استهداف للوجود الفلسطيني، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/22، على الرابط:
goo.gl/exgKqN
18. . روسيا اليوم، موسكو: قانون "يهودية الدولة" يؤجّج التوتر في المنطقة، 2018/7/24، تاريخ المراجعة 2018/9/14، على الرابط:
goo.gl/Re3RhC
19. . الجزيرة نت، استنكار عربي ودولي لقانون يهودية الدولة... وهذه أبرز الردود، 2018/7/19، تاريخ المراجعة 2018/9/24، على الرابط:
goo.gl/zWnA4V